

الأجراءات المستحدثة للبنك المركزي العراقي بعد عام 2003

فاضل كريمة كزار الشيباني
كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة
fadhil155@yahoo.com

الخلاصة

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بشقيه النقدي والحقيقي مرحلة جديدة حصلت فيها تغيرات اهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية وفقاً لقانون (56) لسنة 2004 في رسم السياسة النقدية وتحديد الادوات الملائمة في تنفيذ تلك السياسة، فضلاً عن استحداث ادوات جديدة تلائم توجهات اهداف البنك المركزي في العراق ولعل اهمها استقرار الأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة اذ تتميز هذه الأدوات المستحدثة بانها تمكن البنك المركزي من التحكم بحجم الائتمان على المستوى الكلي بصورة غير مباشرة كما انها اكثر مراعاة لقواعد العرض والطلب في السوق، وقسم البحث الى اربعة محاور المحور الاول هو الوسائل والأجراءات المستحدثة من قبل البنك المركزي الفنية والتنظيمية، إضافة الى الاجراءات التشريعية والقانونية، اما المحور الثاني تضمن الوسائل النقدية المستحدثة، بينما المحور الثالث هو استخدام اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لرفع قيمة الدينار العراقي واخيراً الأستنتاجات والتوصيات والتي تضمنت ان استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة التي استخدمها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 كانت صمام الامان في التصدي لمشكلة التضخم من خلال سحب السيولة الفائضة كما ان تبني اشارة سعر الصرف لمواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الأستقرار كان له الدور الواضح في استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم وتحسين قيمة الدينار العراقي عبر مزادات العملة الاجنبية .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البنك المركزي، اسعار الصرف، مزاد العملة

The New Procedures of the Central Bank of Iraq after 2003

Fadel Krayah Kazaar Al-Shaibani

Imam Kadhim Faculty of Islamic Sciences University

Abstract

After 2003, the Iraqi economy witnessed a new phase, in which the most important changes took place. The Central Bank of Iraq gained independence, in accordance with Law No. (56) for the year 2004, in determining the monetary policy, and determining appropriate tools in implementing this policy, and the identification of appropriate tools in the implementation of that policy, as well as the development of new tools to suit the orientations of the objectives of the Central Bank in Iraq. The most important of which is the stability of prices and raise the value of the Iraqi dinar through two price signals exchange rate and interest rate, as these new tools are characterized as enabling the central bank to control the volume of credit at the macro level indirectly and more subject to the rules of supply and demand in the market.

The research is divided into four sections. The first one is the technical and organizational means and procedures developed by the Central Bank of Iraq, in addition to the legislative and legal procedures. The second section included the new monetary means, while the third section is the use of the two interest rate and exchange rate to raise the value of the Iraqi dinar, and finally conclusions and recommendations, that included the use of indirect monetary instruments used by the Central Bank of Iraq after 2003 was a safety valve in addressing the problem of inflation through the withdrawal of excess liquidity and the adoption of the exchange rate signal to counter inflation pressures, and achievement of stability has played a clear role in stabilizing prices, low inflation rates and improving the value of the Iraqi dinar, through foreign currency auctions.

Keyword: Monetary policy, Central Bank, Exchange prices, Currency auction.

المقدمة

إن التحول في فلسفة النظام الاقتصادي في العراق نحو اقتصاد السوق بعد عام (2003) انعكست على النظام النقدي ولاسيما بعد تشريع قانون البنك المركزي الجديد والذي أدى إلى التخلي عن الوسائل القسرية التي كانت تعتمد عليها السلطة النقدية قبل عام (2003) والتمثلة بوضع سقف على الائتمان المصرفي الممنوح أو تحديد جهة الائتمان أو فرض معدلات فائدة إدارية... الخ . والتحول نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة التي جاءت مسايرة للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق وإزالة القيود والابتعاد عن القرارات التحكمية . إذ تتميز الأدوات الغير مباشرة بأنها تمكن البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي بصورة غير مباشرة وبأنها أكثر مراعاة لقواعد العرض والطلب في السوق. مما تطلب من البنك المركزي إجراءات تحديثية تشمل الجوانب التنظيمية والفنية والتشريعية بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة ولتحقيق أهدافه في هذه المرحلة والتي تتمثل في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية بما يعزز قيمة الدينار العراقي وسعر صرفه.

مشكلة البحث:- عانى الاقتصاد العراقي ظروفاً اقتصادية صعبة تسببت في تدهور سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية قبل عام 2003، الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الدينار العراقي قيمته في السوق المحلية والخارجية .

هدف البحث:- تقييم الآليات الجديدة التي اتبعها البنك المركزي العراقي في رفع قيمة الدينار العراقي وتحقيق استقرار لسعر الصرف ولاسيما مزاد العملة الأجنبية .

فرضية البحث:- يستطيع البنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال مزاد العملة الاجنبية .

اهمية البحث:- تظهر اهمية البحث من خلال دور البنك المركزي في تحقيق استقرار قيمة الدينار العراقي من خلال تبني آليات جديدة متمثلة بأشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة على الدينار العراقي.

منهجية البحث:- اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمشتريات ومبيعات مزاد العملة للوقوف على دوره في تحقيق استقرار سعر الصرف.

هيكلية البحث:- قسمت الدراسة الى اربعة مباحث تناول المبحث الاول الوسائل والأجراءات المستحدثة من قبل البنك المركزي والذي تناول الأجراءات الفنية والتنظيمية والأجراءات التشريعية والقانونية المستحدثة من قبل البنك المركزي ، اما المبحث الثاني تضمن الوسائل النقدية المستحدثة من قبل البنك المركزي ،بينما المبحث الثالث تناول استخدام اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لرفع قيمة الدينار العراقي واخيرا الأستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول :- الوسائل والأجراءات المستحدثة من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003.

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات التي شهدتها الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام (2003) كان لا بد أن يتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات تتلاءم مع هذه التحولات ، ولتكيف آليات البنك المركزي مع التوجه الفكري الجديد ولتتسجم مع الأهداف الموضوعية له لتحقيق نظام مالي رصين يستند إلى آلية السوق لخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند إلى آلية العرض والطلب في خلق الأهداف والتوجهات المستقبلية ورسم السياسات . ويمكن أن تحدد أهم تلك الإجراءات بما يأتي:

اولاً:- الإجراءات الفنية والتنظيمية المستحدثة في البنك المركزي العراقي.

1:- تم استبدال العملة الوطنية في (15/1/2004) وبقية (4 تريليون) دينار عراقي قديم، وحملت هذه الخطوة عدداً من المزايا منها فئات إضافية عديدة أخرى ، إجراءات إضافية لمكافحة التزوير ، تحسين ديمومة

العملة ، عملة موحدة تستخدم في كافة أنحاء العراق مما أعاد الثقة بالدينار العراقي وساهم في تحسين صرفه بشكل واضح.[31]

2: - تحرير القطاع المالي ولاسيما سعر الفائدة ففي (2004/3/1) أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه أو تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزيائنها.[4] والغاء خطط الائتمان السابقة التي كان يفرضها على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة وبشكل شفاف وواضح وسليم.[19] ويعد هذا الإجراء أهم الدعائم الرئيسة في إستراتيجية الإصلاح المالي إذ يتيح للمقرضين اتخاذ قراراتهم بدلاً من جعلهم مقيدين بتوجهات أوامر يصدرها البنك المركزي العراقي ، كما يحفز التحرير الأعمال التجارية والمشاريع لرفع إنتاجهم ويزيد من ربحيتهم ومن ثم ينهض بإنتاجية الاقتصاد إذ ستبدأ المنافسة للحصول على التمويل المتاح ، كما يتطلب التحرير من المصارف أن تتنافس للحصول على زبائن للاقتراض والإيداع على أساس الأسعار التي يتم استيفائها والخدمات التي يقدمونها وستكون المحصلة النهائية لهذه الإجراءات تخصيص أكفأ لرأس المال في جوانب الاقتصاد العراقي كافة.[31]

3:- فتح باب العمل للمصارف الأجنبية عن طريق المشاركة في المصارف المحلية ، وبدون وضع أي حدود لنسبة المشاركة ، أو فتح فروع لها في العراق دون تحديد رأس المال فضلاً عن إمكانية فتح مكاتب تمثيل لها .

4- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة على أساس ما يسمى (Rule Base) إلى الرقابة الوقائية التلقائية (Prudential-Base) التي استطاع البنك المركزي العراقي على أساسها وبموجب قانونه وقانون الصيرفة الجديد رقم (94) لسنة (2004) من فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الإدارية الرقابية القسرية ، وهو

الأمر الذي يمكن الجهاز المصرفي بالعمل على وفق نظم مرنة وكفوءة في ترصين العمل المصرفي.[15]

5- إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف واذونات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد التسعينيات بسبب ظاهرة التمويل التضخمي ، وبلغ مجموع الدين في (2005/12/31) مبلغاً قدرة (5.4) ترليون دينار عراقي ، ويسدد بإقساط سنوية على مدى (7.5) سنة ابتداء من (2006/3/31) ، ويبلغ القسط السنوي بحدود (180) مليار دينار وذلك من خلال إصدار حوالات خزينة به ، كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها (5%) [4].

6- إعادة هيكلة المصارف الحكومية (الرافدين والرشد والمصارف المتخصصة) ، فضلاً عن إعادة هيكلة مديرية الصيرفة والرقابة على الائتمان في البنك المركزي العراقي في كانون الأول من عام (2006) وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية والبنك المركزي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و وزارة الخزنة الأمريكية لتحقيق إعادة هيكلة النظام المصرفي في العراق. وذلك تطبيقاً لأحد بنود اتفاقية الإسناد بين العراق وصندوق النقد الدولي بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية وتتضمن إعادة الهيكلة تقلص حجم المصارف من حيث عدد العاملين وعدد الأقسام والوحدات وعدد المستويات الهرمية في الهيكل التنظيمي للمصرف وغيرها. والهدف من هذا التخفيض في الحجم تحسين كل من الكفاءة والفاعلية.

ثانياً:- الإجراءات التشريعية والقانونية المستحدثة في البنك المركزي العراقي.

أ :- تشريع قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) الذي منحه استقلالاً قانونياً تاماً وتفويضاً واضح لما يقوم به لتحقيق الأهداف الموضوعية له.

الأموال من أجل النهوض بواقع عملي للرقى إلى مستوى الوحدات النظرية في البلدان العربية المجاورة.

ث:- إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنوع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصول على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار والتحول الجزئي إلى عمليات ما يسمى (Fees Base) والتي يقتضيها التنوع المشار إليه.[12]

المبحث الثاني :-الوسائل النقدية المستحدثة من قبل البنك المركزي العراقي.

من أجل مواكبة التوجه الجديد للسياسة النقدية في العراق من خلال قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة (2004) وتفعيل آليات اقتصاد السوق عن طريق مجموعة من الإجراءات الفنية والقانونية والخطوات الهامة على الصعيد النقدي . ومن أجل مواكبة هذا التحول استخدام البنك المركزي مجموعة من الوسائل النقدية المستحدثة فضلاً عن مجموعة من الإجراءات الفنية والقانونية المستحدثة وسنحاول في هذا المبحث التطرف لهذه الوسائل والإجراءات.

أولاً-سعر السياسة Policy rate

يعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد.[32] ويقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية تستخدمها لأغراض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات.[34]

ويعتمد تحديد سعر السياسة (أعادة الخصم) على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية لذا فان البنك المركزي سيقدر رفع سعر السياسة الأمر الذي يزيد تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية ، وتؤدي هذه الزيادة في التكلفة إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف

ب:- تشريع قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) ليكون القاعدة التي تستند عليها المؤسسات المصرفية ومن ثم تعزيز الثقة بها وتحقيق الأهداف التنظيمية لهذا القانون التي ترتبط بالمهام التي يؤديها البنك المركزي العراقي باعتباره السلطة النقدية . ويمكن توضيح هذا الارتباط من خلال بنود ومواد قانون المصارف الجديد . فالمادة الثالثة من القانون تنص على ((لا يحق لأي شخص في العراق ممارسة الأعمال المصرفية دون حصول على ترخيص أو تصريح صادر عن البنك المركزي العراقي (...الخ)). أما المادة السادسة والخمسون من القانون فتتص على " يجوز للبنك المركزي العراقي اتخاذ أي إجراء أو يفرض عقوبة إدارية في الحالات التي يتضح فيها بأن المصرف أو المسؤول الإداري في المصرف أو أي شخص آخر قام بخرق أحكام هذا القانون أو أمر صادر عن البنك المركزي العراقي وقام بإدارة عمليات مصرفية غير سليمة وآمنة. [7] وبموجب هذا القانون تم تحويل الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون قيود تحد من حركته وفعاليتة.[14]

ت:- تشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة (2004) ، إذ شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة ويهدف إلى أخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي والمحلي، إذ الانفتاح على العالم الخارجي وشروع المؤسسات المالية في عمليات تمويل سريع لرؤوس الأموال ، فلا بد من قانون لحماية الأموال ومعرفة أصولها ولا يمكن أن يتم غسلها بمشاريع داخل العراق بدون معرفة أصوله، وتم تأسيس مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال الذي باشر عمله بموجب الأمر الإداري رقم (1308) في (2007/4/19). إذ تم إلغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي. إذ قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الإبلاغ عن غسل

التجارية لعملائها، مما يترتب عليه انخفاض طلب رجال الأعمال والأفراد والمؤسسات على الائتمان . وبالتالي ينخفض حجم الأنفاق الكلي مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما ، ويحدث العكس في حالة الركود.[28]

ونظراً لعدم تطور السوق النقدية في العراق فإنه لا يمكن الاعتماد على سعر السياسة في إعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي . لذلك عمل البنك المركزي على التركيز حول أسعار الفائدة بين المصارف وذلك من خلال تحديد سعر فائدة تأشيرى يدعى بـ (سعر البنك) وللمصارف الحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة في التعامل فيما بينها ، وبموجبه تتحدد الأسعار في السوق الأولي والثانوي فضلاً عن أسعار الفوائد للقروض الممنوحة عن طريق وظيفة الملجأ الأخير للاقتراض وأسعار الفوائد على ودائع الاستثمار الليلي . ويسعى البنك المركزي العراقي عبر تبنيه سعر البنك إلى تحقيق الاستقرار في السوق النقدية وذلك من خلال أبقاء السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع هذا السعر.[8]

ثانياً:- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزانة والسندات الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة ، قصيرة أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع المصارف والأفراد والشركات.

وتبرز أهمية هذه الأداة من خلال ما تمارسه من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية . ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد ، يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي مشترياً بعض السندات والأوراق المالية من الأفراد أو المؤسسات أو المصارف التجارية ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان بمقدار يزيد عدة أضعاف مقدار الزيادة في الاحتياطات النقدية وهو ما

يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي. وعلى العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار⁽¹⁾. نلاحظ ان البنك المركزي يدخل هذه السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية.[4] كما يمكن أتباع استراتيجيات مختلفة في عمليات السوق المفتوحة ، فمثلاً لغرض تحقيق نمو نقدي بعيد المدى ، قد يختار البنك المركزي إستراتيجية تعتمد على تراكم الاحتياطات من العملة الأجنبية وينجم نمو التأثير النقدي لاحتياطي العملة الأجنبية سواء في الأسعار المرتفعة أو المنخفضة من خلال التدخل المباشر لغرض فرض استقرارية على سعر الصرف للعملة الأجنبية.[8]

ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة التي يقوم البنك المركزي العراقي:-

أ- مزادات العملة الأجنبية

استخدام البنك المركزي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار) بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار . بدأ تطبيق المزاد وبتاريخ (2003/10/4) إذ أصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزية للعملة الأجنبية).[15]

ب- مزادات حوالات الخزينة

أنشأت وزارة المالية (مزاد الحوالات) وأوعزت إلى البنك المركزي للعمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزاداتها ، إذ تعرض إصدارات الحوالات على المصارف المجازة في العراق للمزايدة عليها ويقام المزاد بواقع مزاد لكل أسبوعين وطبقت هذه الأداة في (2004/7/18).[7]

ت- متطلبات الاحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للمصرف وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي وهي تمثل النسبة القانونية للاحتياطي، إذ يقوم البنك المركزي بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة. [48]

وبالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني وعلى العكس إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فأب البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي القانوني. [20]

إن نسبة الاحتياطي هي مبلغ يحدد من قبل البنك المركزي العراقي كنسبة مئوية ويمكن تعديلها في أي وقت كان من قبله، وتحتفظ المصارف باحتياطيات على شكل أرصدة بالدينار العراقي في حساب احتياطي لدى البنك

المركزي بنسبة (20%) من الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني (الودائع الجارية) وبنسبة (5%) من الودائع الخاصة للاحتياطي في خزائن المصرف (ودائع توفير) وتكون الاحتياطيات القانونية لودائع العملة الأجنبية . وكما موضح في الجدول (1) ان نسبة الاحتياطي الأزمي بلغت (25%) منذ عام 2004 حتى للودائع الأهلية والحكومية باستثناء عام (2007 و 2008) فقد بلغت (75%) بسبب السيولة الزائدة لدى المصارف الحكومية. إذ سجل (1604537) ديناراً عام (2004) ثم تضاعف عام (2005) ليصل إلى (2965526) دينار واستمر بالزيادة بشكل واضح في السنوات اللاحقة إلا أن العامين (2007 و 2008) شهدا ارتفاعاً كبيراً جداً في هذا الاحتياطي ليصل (12084441) ديناراً في عام (2007) و (19993802) ديناراً في عام (2008)، بعدها اخذ بالتذبذب خلال المدة (2009 - 2017)، حيث كان في عام 2017 حوالي (6505171) دينار علماً إن هذه التغيرات في الاحتياطي الإزمي هي تابعة للتغيرات في مقدار الودائع الخاضعة للاحتياطي.

جدول (1) الاحتياطي الإزمي والفائض والودائع الخاضعة للاحتياطي الإزمي في الجهاز المصرفي للمدة (2004 - 2017) - الكلفة (مليون دينار) [7]

السنة	نسبة الاحتياطي الإزمي %		الودائع الخاصة للاحتياطي (عملة محلية)	الودائع الخاصة للاحتياطي (عملة أجنبية)	الاحتياطي الإزمي	الاحتياطي الفائض
	ودائع أهلية	ودائع حكومية				
2004	25	25	5354425	1063722	1604537	3197703
2005	25	25	7360806	4501297	2965526	886532
2006	25	25	10120283	6192141	4078106	1573983
2007	25	75	17332489	5192540	12084441	2819976
2008	25	75	28236300	7597440	19993802	1790445
2009	25	25	28765540	8901504	9416761	12929391
2010	15	15	42937219	4763401	7155093	28400849
2011	15	15	43023109	9075911	7814853	24025157
2012	15	15	46295571	11197913	8624023	24518041
2013	15	15	54598821	9580392	9626882	30900763
2014	15	15	57337892	13169462	10576103	17316891
2015	15	15	51416957	11217256	9390493	13978052
2016	15	15	49119141	9222801	8707551	12698011
2017	15	15	35931797	7600361	6505171	13570109

ث-: التسهيلات القائمة

عندما يكون بلد ما يعاني من تخلف الأنظمة المالية المتطورة ، فعلى البنوك المركزية أن تعتمد على التسهيلات القائمة بصورة أكبر من عمليات السوق المفتوحة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية . إذ يكون الهدف منها هو منح الأمان للمصارف لإدارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة . وأن القانون الجديد رقم (56) لسنة (2004) قد سمح للبنك المركزي وفقاً للمادة (28) أن يقدم القروض وتسهيلات الودائع وممارسة وظيفة الملجأ الأخير للإقراض محل تسهيلات الانكشاف والسلف التي كانت مستخدمة سابقاً والتي لا يسمح بها هذا القانون. [8] إذ تتطرق آلية العمل من خلال مؤشرات سعر السياسة النقدية أو معدل فائدة البنك المركزي ويساعد ذلك في إعطاء إشارات تؤثر في اتجاه أسعار الفائدة كغرض تشغيلي يؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على مناسيب السيولة وخفض التضخم. [12] وقد استمر البنك المركزي خلال عام (2018) باعتماد السياسة النقدية (policy rate) البالغ 4% سنوياً والاستمرار بالعمل بالفوائد الاستثمارية لاجل (7) يوم و(14) يوم و(30) يوم مع تعديل نسب الفوائد ليكون الاستثمار وفق النسب الجديدة وكالاتي:-

1. استثمار لاجل (7) يوم بفائدة (1)% بدلا من (0.50)%

2. استثمار لاجل (30) يوم بفائدة (1,5)% بدلا من 1%

حيث تم إلغاء العمل بالاستثمار لاجل (14) يوم اعتبار من 9/1/2017 وذلك بموجب الاعمام المرقم بالعدد 2614 6/6 في 8/8/2018. [7]

وهناك نوعان من التسهيلات القائمة:

أولاً - تسهيلات الإقراض القائمة .

بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر آب (2004) إذ يقوم البنك المركزي بمنح تسهيلات

للمصارف استناداً للأهداف الأساسية للسياسة النقدية بهدف المحافظة على نظام مالي سليم وأمن . ويكون هذا التسهيل على ثلاثة أنواع:-

1- الائتمان الأولي : يمنح البنك المركزي ائتماناً أولياً كمصدر دعم وتمويل للمصرف الذي يكون في وضع سليم من وجهة نظر البنك المركزي ، ويستخدم المصرف هذا الائتمان لغاية (20%) من رأسماله ولمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً أو لمدة إضافية بموافقة البنك المركزي . وبسعر فائدة نقطتان فوق سعر السياسة النقدية .

2- الائتمان الثانوي :- وهو ائتمان قصير الأجل يمنحه البنك المركزي للمصارف لغاية شهر واحد ويعد مصدر دعم للمصرف غير القادر على تدبير التمويل من السوق . ويمنح بسعر فائدة ثلاث نقاط فوق سعر السياسة النقدية .

3- تسهيلات الملجأ الأخير للإقراض : يجوز للبنك المركزي في الظروف الاستثنائية أن يكون المقرض الأخير لمصرف مرخصاً أو يحمل تصريحاً صادر من البنك المركزي العراقي في تقديم معونات مالية تمنح للمصرف لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ولا يلتزم البنك المركزي بتقديم مثل هذه المساعدات المالية إلا إذا رأى البنك المركزي ان المصرف قادر على أداء التزاماته، وان الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي.

وان سعر الفائدة المفروض على تسهيلات الملجأ الأخير للإقراض سيكون بسعر البنك مضافاً إليه (3.5%) نقاط .

ثانياً- تسهيلات الإيداع القائمة

تم استحداث تسهيل الودائع القائمة والتي يمكن من خلالها قبول ودائع بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي للاستثمار الليلي من المصارف التي تتمتع بأرصدة زائدة . إذ أن هذه التسهيلات ستتشئ قاعدة صلبة لأسعار فوائد ذات آجال قصيرة جداً تساعد المصرف على إيجاد الاستقرار إلى حد ما عندما يتنبأ

بأسعار الفوائد المستقبلية ولحين تطور سوق الأوراق الحكومية . فإن تسهيل الودائع يمكن أن يعمل على سحب السيولة الزائدة من القطاع المصرفي تلقائياً.

وتنقسم تسهيلات الإيداع القائمة إلى: [15]

أ-ودائع بالدينار العراقي والتي تشمل الاستثمار لليلة واحدة (Overnight) وبدأ العمل به بتاريخ (2005/3/1) وهو استثمار قصير الأجل جداً وتحسب الفائدة عليه على أساس سنوي (أي 365 يوماً) ويتغير هذا السعر من حين لآخر بحسب الظروف الاقتصادية، إضافة الى ودائع لمدة أربعة عشر يوماً وثلاثين يوماً : بدأ العمل به بتاريخ (2005/7/3) وتحسب الفائدة بحسب مدة الاستثمار للوديعة وعلى أساس أيضاً أن السنة (365) يوماً.

ب- ودائع بالدولار الأمريكي وتشمل الاستثمار الليلي بدأ تطبيق هذا النوع بتاريخ (2005/3/1) . وتحسب الفائدة على أساس سنوي وبالإمكان تكرار هذا الاستثمار يومياً بشرط أن يصل طلب الاستثمار الليلي قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم العمل الذي يبدأ الاستثمار فيه، إضافة الى ودائع لمدة ثلاثين يوماً وتسعين يوماً بدأ تطبيق هذا النوع بتاريخ (2005/8/15) تحسب الفائدة عليه على أساس سنوي . وفي حالة كسر الوديعة ولأي سبب كان فإن البنك المركزي يدفع عن مدة الاستثمار فقط.

إلى جانب الوسائل الكمية غير المباشرة ، فإن البنك المركزي يلجأ إلى بعض الإجراءات للتأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية بصورة مباشرة وهي ما يسمى بالرقابة الكمية المباشرة ، ويتم استخدامها بشكل مؤقت فقط ومن وقت إلى آخر (في ظروف غير عادية) وتأخذ هذه الرقابة عدة صور أهمها:

تحديد حجم الائتمان أي وضع حد أقصى للائتمان الذي يستطيع المصرف التجاري أن يمنحه خلال مدة معينة وفقاً لحالة الاقتصاد القومي ، إذ يخفض هذا الحد في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار ويرفع هذا الحد في

أوقات الكساد والركود ويكون على شكل نسبة مئوية من مجموع الموجودات المالية التي يمتلكها المصرف التجاري أو كنسبة من رأسمالها أو من الودائع المتوفرة لديها ويكون الهدف من تحديد الائتمان هو من أجل المحافظة على أموال المودعين وعلى سلامة المركز المالي للمصارف التجارية.

كما يمارس البنك المركزي العراقي رقابة نوعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها بقصد تشجيع أنواع من الأنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيه أو وقف التوسع غير المرغوب فيه ضمن أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر في الائتمان المصرفي نفسه.

- تحديد أسعار الفائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة ومرتفعة بالنسبة الأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع .

- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء قاعدة صناعية ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلاً.

- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها ، إذ تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية.

- اشتراط حصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً .

وهناك وسائل أخرى يتم استخدامها من قبل البنك المركزي العراقي إلى جانب الوسائل السابقة وهي لا تقل أهمية عنها وتكون أكثر مرونة مثل الإقناع الأدبي والذي يقصد به تلك الجهود التي يبذلها البنك المركزي من أجل إقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموماً والمصارف التجارية خاصة في حالة إتباع سياسة نقدية معينة ، يرغب البنك المركزي إتباعها لعلاج حالة اقتصادية ما . وفي الواقع أن نجاح هذه الوسيلة يعتمد إلى درجة كبيرة على طبيعة ومدى العلاقة بين البنك

المركزي والمصارف التجارية ، لذلك يقوم البنك المركزي بإعداد النشرات والتقارير التي توضح الاتجاهات في السوق النقدي بهدف اطلاع المصارف التجارية على أبرز المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط الائتماني لتكون كمؤشرات لهذه المصارف لتحديد نشاطها وفقاً لهذه الاتجاهات.

المحور الثالث :- استخدام اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لرفع قيمة الدينار العراقي.

وضعت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المحددة بقانونه رقم (56) لسنة (2004) مسألة استهداف التضخم والتصدي لمعدلاته المتصاعدة والعمل على خفضه ، في أولويات غايتها للوصول إلى حالة الاستقرار الدائم في المستوى العام للأسعار (استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية) عن طريق الاحتفاظ بالدينار العراقي لتوفير فرص قوية للاستقرار عبر تبني أشارتين سعريتين من أشارات السوق في بلوغ هدفها وهما إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي وإشارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.[27]

من خلال توظيف الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتوظيف معدل الفائدة كأداة نقدية لزيادة الثقة بالعملة المحلية.

1- التدخل المباشر من خلال توظيف الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

أن تراكم العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي الذي يمثل احتياطه الدولي قد تم عن طريق قيام وزارة المالية بمقايضة ما عندها من إيرادات بالدولار التي هي ناجمة بالأساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ما ترغب به من الدينار العراقي المصدر من البنك المركزي العراقي . إذ يمثل تراكم تلك العملة الأجنبية احتياطي العراق الدولي (غطاء العملة الوطنية).

ويستخدم في جانب منه كوسيلة للتأثير في السوق النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب

الذي تولده الموازنة العامة عبر نفقاتها العامة . ولكون نظام الصرف المعتمد عليه في العراق هو من الأنظمة القريبة إلى مفهوم الصرف المرن (المدار) يسمح للبنك المركزي بيع أو شراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية طالما تمثل ديناً لحاملها على البنك المركزي ويكون الهدف من هذه النشاطات بيعاً وشراء عن طريق السوق المركزية (مزد العملة الأجنبية للبنك المركزي) الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية . وفي العراق يكاد يكون البنك المركزي العراقي هو جهة العرض الوحيدة للعملة الأجنبية.

ان توظيف سعر الصرف عن طريق رفع قيمة العملة الوطنية لخفض معدلات التضخم يتم ذلك عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف كبائع أو مشتري للعملات الأجنبية.[5]

من أجل منع عملته من الانخفاض أو الارتفاع وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي العراقي بشراء (أو بيع) عملته من السوق النقدي وبيع (أو شراء) العملات الأجنبية. وهذا يعتمد على حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي.[1]

ويتضمن التدخل في سوق الصرف عملية تغيير في مركز العملة الأجنبية للقطاع العام وليس للبنك المركزي فحسب. بمعنى آخر يتم تحويل العملة الأجنبية من المصدر النفطي إلى القطاع الخاص لتلبية طلبه من الاستيرادات.

اما عرض النقد يعرف بأنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة ، أي بمعنى جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الأفراد والمؤسسات المختلفة.[17] فعندما يتدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف كبائع للعملات الأجنبية فإنه سوف يؤثر على الأساس النقدي ومن ثم على عرض النقد. إذ تتم عملية تقليص عرض النقد

المحلي عبر طريقتين:[24]

أما شراء البنك المركزي للعملة المحلية وينطوي على سحب مباشر لجزء من عملة البنك المركزي من التداول أو ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة انكماش عرض النقد المحلي يشجع الاستيرادات ويخفض الصادرات وبالتالي تسرب جزء من العملة المصدرة والمتداولة إلى خارج الاقتصاد المحلي لتصب تأثيرها على السوق الخارجية.

ويصدد وصف العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف فإن أي تغير في عرض النقد سيؤدي إلى تغير سعر الصرف باعتبار أن المتغير الأول (عرض النقد) متغيراً مستقلاً والثاني (سعر الصرف) متغيراً تابعاً بعلاقة عكسية . فعندما يتدخل البنك المركزي كبائع للعملة الأجنبية من أجل إحداث طلب مقصود على العملة المحلية فإنه سوف يؤدي إلى انخفاض الأساس النقدي ومن ثم عرض النقد والنتيجة النهائية هي ارتفاع سعر الصرف.[25]

2-: توظيف معدل الفائدة كأداة نقدية لزيادة الثقة بالعملة المحلية.

اعتمدت السلطة النقدية على إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي في تحقيق هدف خفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار المالي . فالتحرر المالي الذي شهدته أسواق العراق جسده فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي وإطلاق قدراته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة (التحرر المالي) الذي عُدّ ركناً أساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي ولاسيما بعد أن يتم التخلي عن الإجراءات القسرية التي كانت السياسات النقدية السابقة تعتمد عليها عبر وسائلها المباشرة والمتمثلة بوضع سقف على الائتمان المصرفي الممنوح أو تحديد جهة الائتمان أو فرض معدلات فائدة إدارية تقع خارج قوى السوق وتوازنه.

اكتسبت إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي وللمرة الأولى ومنذ عهود طويلة مع إشارة سعر الصرف الاسمي زخماً أستاقرارياً قوياً ساعد في الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة تفوق فيها سعر الفائدة الاسمي عن معدلات التضخم مما عزز من قدرة النظام المالي على الاستقرار ومنح السوق النقدية فرصة في الاستقرار.[27]

إن تأثير إشارة سعر الفائدة الاسمي على قيمة الدينار تتم من خلال محورين أساسيين:
أ: تأثيرها على التدفقات الداخلة لرأس المال (قيمة الدينار في السوق الخارجية).

تعني حركة رؤوس الأموال انتقال للحقوق المترتبة على رؤوس الأموال من فرد أو مجموعة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين في بلد معين إلى بلد آخر ، ويعني ذلك انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد المعنويين والطبيعيين والمشروعات من بلد إلى آخر مما يترتب عليه تكوين موجودات في البلد الآخر بهدف تحقيق مردود مالي.[3]

وأن أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الانتقال هو التفاوت في أسعار الفائدة بين البلدان فعند ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين مقابل انخفاض سعر الفائدة في بلد آخر فهذا سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات المالية في البلد الأول وارتفاع الطلب على عملته . فضلاً عن أن المستثمرين في البلد الأول سوف يحجمون عن الاستثمار في البلد الثاني مما يؤدي إلى انخفاض عرض عملة البلد الأول في البلد الثاني وبالتالي انخفاض العرض مع زيادة الطلب على عملة البلد الأول.[13] فمثلاً عند قيام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة عبر شراء السندات من السوق المفتوحة تكون النتيجة حصول المستثمرين في هذا البلد على أرباح بمعدل فائدة أقل وهو ما سيدفع للبحث عن فرص استثمارية في الخارج وحتى يستثمروا في الخارج ، سيقوم

المستثمرون يبيع ما يملكون من عملة هذا البلد من أجل الحصول على عملة الدولة التي يخططون للاستثمار فيها ، وهو ما سيؤثر على سعر الصرف وبذلك يؤدي قرار البنك المركزي بتخفيض معدلات الفائدة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.[2]

ويحدث العكس إذا قام البنك المركزي بعمليات البيع في السوق المفتوحة للسندات . وفي العراق فإن السياسة النقدية للبنك المركزي لا تقييد حركة التدفقات النقدية باستثناء ما يتعلق بالمخالفات القانونية ، فإنه يجد فيها من الظواهر الاقتصادية الطبيعية التي تساعد في الحفاظ على نظام مالي سليم ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق ويولد في الوقت نفسه اندماجاً مرغوباً في السوق المالية الدولية وانفتاحاً واسعاً في التعاملات المصرفية مع العالم إلا أن تخلف الجهاز المصرفي وضعف الوساطة المالية وهيمنة القطاع العام ما يقارب (80%) من الناتج الإجمالي تاركاً (20%) للقطاع الخاص وبأنشطة خدمية في الغالب ، جعل دور سعر الفائدة محدوداً في التأثير على التدفقات الداخلة لرأس المال ومن ثم على سعر صرف الدينار العراقي.[29]

ب:- تأثيرها على قرارات الأنفاق الخاص (قيمة الدينار في السوق الداخلية واعتماده كمخزن للقيمة).

شهدت أسعار الفائدة تحولاً بعد عام (2004) من خلال التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والاستثمارات المالية ومن خلال تطبيق هيكل جديد لأسعار الفائدة على الدينار ، يتسم بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك نحو زيادة الادخار لمواكبة متغيرات السياسة المالية التوسعية . فيموجب هذا الهيكل أصبح سعر الخصم المعلن عن البنك المركزي سعراً محورياً تتحرك حوله أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على الإقراض ضمن هامش معينة.[16]

ولتحقيق ذلك يتولى البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة الرسمي الذي يمنح بموجبه القروض المضمونة ذات الأمد القصير جداً (يتراوح ما بين ليلة واحدة وأسبوعين)

ويسمى عادة سعر الفائدة الرسمي هذا بسعر فائدة السياسة النقدية. ويقوم البنك المركزي بتوظيف أدوات السياسة النقدية ، وبشكل خاص عمليات السوق المفتوحة ، لتغيير الأساس النقدي بما يؤمن توازن العرض والطلب على الأوراق المالية والقروض قصيرة الأمد عند سعر فائدة السياسة المحدد سلفاً . ولكي تمارس السياسة النقدية بشكل عام ، وسعر الفائدة بوجه خاص ، تأثيراً ودوراً مهماً في حركة الاقتصاد الحقيقي يصبح من الضروري أن تكون الأسعار إما مستقرة وإما بطيئة التغير .

وعلى هذا الأساس وبافتراض استقرار المستوى العام للأسعار فإن تغير سعر الفائدة الاسمي يقود إلى تغيير في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الحقيقيين بعكس الاتجاه . إذ يترتب على ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع عائد الادخار مما يحفز الأفراد إلى تقليص ميولهم الاستهلاكية ، كما ويدفع أيضاً المستثمرين إلى التخلي عن الاستثمار في المشاريع الأقل عائدية وحصر مشاريعهم الاستثمارية بتلك التي لا يتوقع لعائدها أن يقل عن سعر الفائدة، فضلاً عن تصاعد كلفة الاقتراض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري ، فإن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه أن يقود إلى زيادة كلف الاقتراض لتمويل الرأسمال التشغيلي والاستثمار في الخزين . لذلك استند البنك المركزي العراقي في توظيف سعر الفائدة كأداة غير مباشرة لرفع قيمة العملة المحلية إلى فكرة مفادها أن رفع سعر الفائدة يشكل ضماناً للقيمة الحقيقية للادخار إذا كانت القيمة الشرائية للنقود معرضة للانخفاض نتيجة التضخم . وإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي باتجاه تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة يشجع على الادخار النقدي من خلال إجراء المدخرين على الاحتفاظ بأموالهم الفائضة بشكل موجودات مالية.[24]

فعند ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة الاكتتاب في سندات الدين الداخلي. مما أدى إلى سحب

السيولة الفائضة من خلال الالتجاء إلى الاقتراض العام عن طريق نوعين من السندات الأول خاص بوزارة المالية والثاني خاص بسياسة البنك المركزي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- إن صدور قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة (2004) حمل معه تغييراً جوهرياً من ناحية الأهداف المرسومة والوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف بما يحقق التحول نحو اقتصاد السوق تماشياً مع تغيير فلسفة النظام الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق استخدم البنك المركزي العراقي مجموعة من الأدوات النقدية المستحدثة ، فضلاً عن مجموعة من الإجراءات الفنية والقانونية المستحدثة من أجل مواكبة هذا التغيير .

2- تعد الأدوات النقدية غير المباشرة التي استخدمها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 صمام الأمان في التصدي لمشكلة التضخم في العراق من خلال سحب السيولة الفائضة إذ تتميز هذه الأدوات بأنها أكثر فعالية من الأدوات النقدية التقليدية كما أن الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 والتي شملت إجراءات فنية وتنظيمية وقانونية كان لها أثر بارز في خلق عوامل مساعدة في تحقيق الاستقرار النقدي .

3- هناك تأثير لإشارة سعر الفائدة عبر آلية زيادة الادخار وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالدينار العراقي كبديل عن الدولار الأمريكي وتقليل الإنفاق ومن ثم سرعة تداول النقود من وجهة نظر رسمي السياسة النقدية في حجم الطلب النقدي وتهدئة الارتقاع في المستوى العام للأسعار .

4- إن تبني إشارة سعر الصرف لمواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار كان لها دور واضح في استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم وتحسين قيمة الدينار العراقي عبر مزاد العملة الأجنبية . فمع بداية عام (2004) انتهج البنك المركزي العراقي سياسة

استقرار سعر الصرف والتخلي عن تثبيت سعر الصرف الرسمي القديم.

التوصيات:

1- تقليل الضخ النقدي من العملة الأجنبية (الدولار) في مزاد البنك المركزي واعتماد زيادة الحوالات الخارجية مع مراقبة المصارف المستلمة للدولار ومدى التزامها بتمويل الاستيرادات المبينة في الوثائق.

2- ضرورة إعادة النظر من قبل البنك المركزي في سماحه لشركات الصرافة في الدخول للمزاد في ظل ارتفاع الطلب على الدولار من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية، لان وجود هذه الشركات سيزيد من الطلب على الدولار مما يؤثر في استقرار العملة وأتساع الفجوة بين الطلب وعرض الدولار في السوق النقدية .

3- تنوع مصادر إيرادات العراق المالية من العملة الأجنبية من خلال تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية الغير نفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، مما يعزز قدرة الاقتصاد في مواجهة الأزمات الخارجية.

4- التأكيد على مراقبة المصارف المستلمة للدولار من خلال التأكد من صحة المستندات المقدمة من قبلها لمنع تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج وفي الوقت نفسه تخفيض الطلب على الدولار بما يجاري الانخفاض في المعروض منه ولاسيما في ظل انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي.

المصادر

1. أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، دار زهران ، حلب ، 2013 .
2. اوسيلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2014.
3. إبراهيم موسى ، قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990 ، مجلة كلية بغداد للعلوم

- الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، العدد 19 ، 2009 .
4. أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر آل طعمة ، السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2009) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، 2012 .
5. أحمد ابريهي علي ، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2014 .
6. أحمد ابريهي علي ، التضخم والسياسة النقدية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد 24 ، 2010 .
7. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2003) ومطلع عام 2004 ، 2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، 2013 ، 2014 .
8. البنك المركزي العراقي ، ملخص أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، إعلان صحفي ، 2009 .
9. باري سجيل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، دار المريخ ، الرياض ، 1987 .
10. توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .
11. ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد العدد 23 ، 2010 .
12. ثريا الخزرجي وشيرين بدري البارودي ، الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد 8 ، الإصدار 31 ، 2012 .
13. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل ، ط1 ، 2009 .
14. حسين شناوة مجيد ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وآفاقها في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 8 ، 2012 .
15. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، السورية ، سبتمبر 2007 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2007 .
16. سمير فخري نعمة الوائلي ، اثر تغييرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة / العراق حالة دراسية للمدة من (2004 - لمنتصف 2012) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 10 ، 2013 .
17. سمير فوزي شهاب ، قياس أثر عرض النقد (M1) على الناتج المحلي في العراق للمدة (1987 - 2010) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 10 ، العدد 30 ، 2013 .
18. سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر حالة دراسية للمدة (1975 - 2006) ، أطروحة دكتوراه غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 .
19. صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2012 .
20. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2013 .

21. عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1990.
22. عبد المنعم سيد علي ونزار سعد الدين القيسي ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع عمان ، ط1 ، 2004.
23. عبد العظيم عبد الواحد وحياء عبد الرزاق حسن ، الإصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 2013.
24. عوض فاضل إسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2013.
25. عبد الجليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري ، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة دول نامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 910 ، العدد 7 ، 2008.
26. الحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ط1 ، 2010.
27. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010.
28. مروان السمحان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية ، دار الثقافة ، عمان ، ط1 ، 2011.
29. محمود محمد داغر ، السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال ، بحوث اقتصادية عربية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 65 ، 2014.
30. مظهر محمد صالح ، نظام معدلات الصرف في العراق : نموذج تشخيصي للواقع العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الثالثة ، العدد 25 ، 2010.
31. نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقيد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 4 ، العدد 18 ، 2011.
32. هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها للتنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2012.
33. وداد يونس ، النظرية النقدية (النظريات - مؤسسات - سياسات) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001.
34. Veena Keshav pailwar, Economic Environment of Business, PHI Learning, Delhi, 2013.
35. Tumngong Dasri, Open market operations its nature and extent in the seacen countries, the south ests Asian central Bank (Seacen) research and training center Kuala Lumpur, Malaysia, 1991.